

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Musawer
DATE:	9-March-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	124,594
TITLE :	USD price rise risks the disappearance of 2,800 drug types
PAGE:	40
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Eman El Nagr

PRESS CLIPPING SHEET

الملف



ارتفاع الدولار

الخسائر التي سببها ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري وصلت إلى أدوية وعلاج المواطنين، إذ اختفت بعض الأصناف خلال الأيام الأخيرة، وارتفع أسعار البعض الآخر، فيما الأصناف رخيصة الثمن مهددة بالاختفاء، وبين اختفاء ونقص وارتفاع أسعار، يبقى المريض هو المتضرر الأول. الصيدلة قالوا إن أكثر من ٩٥ ٪ من مستلزمات الإنتاج مستوردة، وهو ما سبب تأثيرا مباشرا في ارتفاع الأسعار. واختفاء الأدوية خاصة رخيصة الثمن لصالح الأصناف الأعلى سعرا لتضيق يد لك عينا جديدا على المريض المصري. وبحسب تقديرات المتخصصين قائمة نواقص الأدوية تضم نحو ١٤٠٠ صنفا والرقم مرشح للتضاعف الفترة المقبلة لتصل لنحو ٢٨٠٠ ومن بينها نحو ١٨٨ صنف أدوية حيوية.

يهدد باختفاء 2800 صنف دوائي



نقص الأدوية يهدد حياة المصريين

ولا يستطيع صانع الدواء تغيير السعر من تلقاء نفسه لأنه قرار وزير الصحة، وإذا استمر الوضع بهذا الشكل فمصانة الدواء من الممكن أن تنهار وهذا سيؤثر تأثيرا سلبيا ليس على الشركات فقط ولكن على المريض في المقام الأول، فالأدوية المنتجة في مصر أسعارها قليلة مقارنة بالأسعار العالمية وعندما تختفى سيجل المريض إلى شراء الأدوية المستوردة وسعرها من ٢٠ إلى ٢٠ ضعف سعر الدواء المصري.

وحذر من أن الشركات والمصانع ستوقف نتيجة الخسائر المستمرة، وحتى الآن تضم قائمة نواقص الأدوية نحو ١٤٠٠ صنف مرشحة للتضاعف خلال الأيام القليلة المقبلة، وبالنسبة للقوائم التي تعلنها وزارة الصحة وضمتها لعدد أقل، فهو أمر عجيب لأن المريض نفسه يربصد نواقص الأدوية بنفسه.

٨٥٠ محلي... ١٥٠ مستورد سوق الدواء تصل حجمها إلى ٤٠ مليار جنيه سنويا، بحسب د. البهي، الذي أشار إلى أن عدد المصانع المنتجة للدواء تصل إلى نحو ١٥٠ مصنعا، كما يوجد نحو ٥٠ مصنعا تحت الإنشاء، وأن الشركات العاملة في مصر تغطي نحو ٨٥ ٪ احتياج المريض، والباقي يتم استيراده، لافتا إلى أن شركات قطاع الأعمال الثماني حققت خسائر وصلت إلى ١٥٠ مليون جنيه خلال العام الماضي مرشحة للوصول إلى مائتي مليون جنيه في العام الحالي.

وتابع: القضية معقدة فالأدوية هذه الشركات هي أدوية الغلبة والبسطاء، وتقل قيمتها عن خمسة جنيهات ومعظمها أدوية أطفال وقطرات للأنف والعين وغيرها، ونحو ٨٠ ٪ من الأدوية التي يستعملها المرضى المصريون سعرها أقل من عشرة جنيهات، ولو تم تحريك الأسعار بنسب معينة من قيمتها لن يضرب ذلك المريض، بل سيساعد في تغطية الخسائر.

تقرير: إيمان النجار

محمود فؤاد، مدير المركز المصري للحق في الدواء، أوضح أنه تم تحريك أسعار بعض الأدوية مؤخرا، ففي شهر يناير تم تحريك أسعار ٢٤٢ صنفا وآخر قائمة ضمت ٥٤ صنفا وذلك بنسبة غلاء تراوحت بين ٥٠ ٪ و ٢٠٠ ٪، مشيرا إلى أن قائمة أدوية تضم أكثر من ٢٠٠ صنف سعرها أقل من خمسة جنيهات ستزيد أسعارها في الفترة المقبلة، خاصة التي تنتجها الشركات القابضة.

رفع الأسعار واجب

وأضاف: لا بد من رفع أسعار هذه الأدوية لكي تستطيع الشركات المملوكة للدولة الاستمرار والوفاء بالتزاماتها وتستطيع شراء مواد خام، والأصناف التي يقل سعرها عن خمسة جنيهات سيتم زيادتها بنسبة ١٠٠ ٪، وكذلك التي يقل ثمنها من عشرة جنيهات، ولا نستطيع أن ننكر وجود مشكلة حقيقية لدى الشركات المصرية، ورغم كوننا مركزا حقوقيا متجاوبين مع فكرة تحريك الأسعار بنسبة معينة لنستطيع الشركات الاستمرار.

مدير مركز «الحق في الدواء» لفت إلى أن ٩٥ ٪ من مستلزمات الإنتاج مستوردة، وهو ما جعل سوق الدواء مرتبطا بسعر الدولار بشكل كبير جدا، متابعا: نتيجة الارتفاع المستمر تضطر الشركات للتوقف عن شراء المواد الخام ما أدى لوجود قائمة نواقص أدوية تضم أكثر من ١٤٠٠ صنف منها ١٨٨ أدوية حيوية منها ما يصعب توفير المثل له وهذا يشكل خطورة على المرضى. القائمة تضم أدوية قلب وضغط وسكر واليومين لمرض الكبد والصيغات المستخدمة في الأشعة، وحتى اللحوامل، وأدوية «كورادون» للقلب، وأشار «فؤاد» إلى وجود أزمة حادة في محاليل الجفاف ومحاليل الملح، خاصة أنه تم إغلاق مصنع المنتج لنحو ٦٠ ٪ من محاليل الملح بعد الضرر الذي لحق بأطفال بنى سويف.

أدوية متعبة الصلاحية

«تأثير ارتفاع سعر الدواء يظهر مباشرة على زيادة عدد نواقص الدواء»، حسب قول محمود فؤاد، الذي يوضح أن قرار تحريك سعر الدواء لا يخفى وزير الصحة وحده، ولكنه قرار سيادي، مستبعدا أن يتم تحريك الأسعار بشكل رسمي قبل عرض بيان الحكومة على البرلمان، مطالبا الشركات بجمع الأدوية المنتهية الصلاحية الموجودة في السوق والتي تبلغ قيمتها نحو ٧٠٠ مليون جنيه في السوق.

وأشار محمود فؤاد إلى أن النقص دائما في أدوية الغلبة رخيصة الثمن، لعدم وجود رقابة وقوانين فعالة تلزم الشركات بالإنتاج وتواجه مافيا الأدوية، خاصة أن نحو ٨٥ ٪ من هذه النواقص تتركز في الأدوية التي سعرها أقل من ١٥ جنيهات، وسبب الأزمة إجبار المريض على اللجوء إلى البديل المستورد بسعر أغلى، وهذا يخلق سوق موازية للدواء المصري وهذه عادة تظهر في سلاسل الصيدليات.

مدير مركز «الحق في الدواء» لفت كذلك إلى أن التغلب على مشكلات الدواء يبدأ بإنشاء هيئة عليا للدواء



محمود فؤاد



د. محمد البهي

المصري ترسم سياسات بناء على عدد السكان والأمراض المنتشرة، وتتولى تسجيل الدواء وتسعيره.

من الربيع للخسارة

د. محمد البهي، عضو اللجنة العليا للصيدلة والدواء بوزارة الصحة والسكان، عضو هيئة المكتب بغرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات، قال إن مشكلة تسعير الأدوية قائمة منذ عشرات السنوات ولم يتحرك السعر منذ أن كان الدولار بجنيهين، مضيفا: أصبحت الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام والشركات الخاصة على حد سواء لديها أدوية تحقق خسائر كبيرة، وكانت الشركات طبقا للمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والمريض تنتج أدوية خاسرة، وقد تعوض عن طريق التصدير، لكن بعد الثورة بدأ الدولار يرتفع بشكل كبير، مع العلم بأن معظم مستلزمات الإنتاج مستوردة، تحولت الأدوية حتى المريحة منها إلى خسائر أيضا، وهذا انعكس على نواقص الأدوية. واستطرد البهي: كل فترة تتضمن أدوية كثيرة لقائمة نواقص الأدوية، لأنها تنتج أدوية مسعرة تسعيرا جبريا